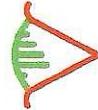


الجمهوريّة اللبنانيّة

الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission



رقم الشكوى: ٢٠٢٥/٥
تاريخ الشكوى: ٢٠٢٥/٣/١٤
رقم القرار: ٢٠٢٥/٨

قرار

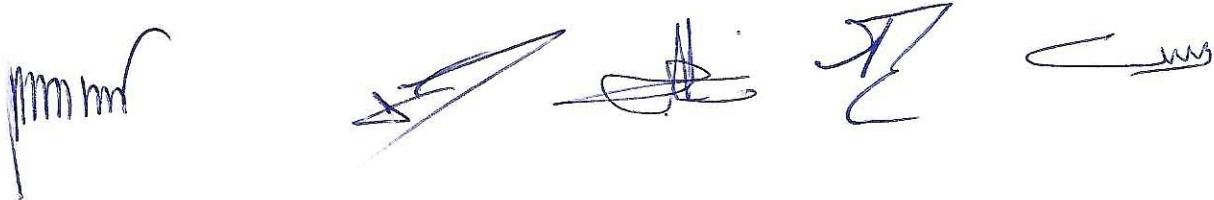
الشاكى: المحامي الياس الحايى
المشكو منها: بلدية برتى

إن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المؤلفة من: الرئيس كلوذ كرم، والاعضاء فواز
كباره، تريز علاوي، علي بدران وكليب كليب.

لدى التدقيق والمذاكرة،

أولاً: في الواقع

تبين أن المحامي الياس الحايى تقدّم بشكوى أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٤ حملت الرقم ٢٠٢٥/٥ عرض فيها أنه بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٠ وجّه كتاباً إلى بلدية برتى طلب فيه الحصول على نسخة عن موازنة بلدية برتى خلال الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وقطوعات الحساب عن السنوات ذاتها، أجابته البلدية بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٩ بأنها تقدمت بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٨ من جانب وزير المالية بكتاب يرمي إلى تزويدها بنسخة عن قرار الوزير بخصوص تحديد قيمة النفقة المتوجبة عن كل مستند يسلم إلى أي صاحب علاقة انفاذًا للقانون رقم ٢٠١٧/٢٨ وتعديلاته ليصار على ضوئها إلى اتخاذ القرار اللازم من المجلس



البلدي، وذلك حفاظاً على المال العام تداركاً لاثراء الإدارة غير المشروع على حساب طالب المستندات ولغاية تاريخه لم يتبلغوا قرار وزير المالية بهذا الشأن. وأعرب رئيس البلدية في كتابه أنه على استعداد لتزويد الشاكِي بنسخة عن طلباته لكن بعد إبلاغه قرار وزير المالية بهذا الشأن. وخلص الشاكِي إلى إلزام بلدية برقي نسخة عن موازنتها خلال الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ مع قطوعات الحساب للسنوات ذاتها فوراً تحت طائلة غرامة اكراهية مقدارها خمسمئة مليون ليرة لبنانية عن كل يوم تخلف أو تأخير.

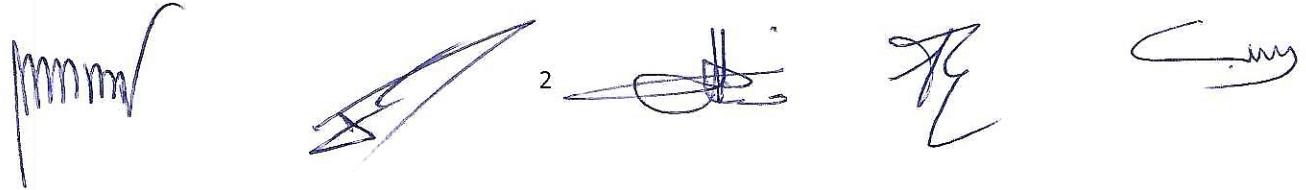
ثانياً: في القانون

حيث أن البلدية امتنعت عن تسليم الشاكِي نسخة عن المعلومات المطلوبة بحجج أنها بانتظار قرار وزير المالية بشأن استيفاء رسوم تصوير المستندات.

وحيث أن المادة الأولى من قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ المعديل بالقانون رقم ٢٣٣ تاريخ ٢٠٢١/٧/١٦، نصت: "يحق لكل شخص طبيعي أو معنوي بمعزل عن صفتة ومصلحته الوصول إلى المعلومات والمستندات الموجودة في الإدارة والاطلاع عليها وفقاً لأحكام هذا القانون دون حاجة لبيان أسباب الطلب ووجهة استعماله مع مراعاة عدم الإساءة في استعمال الحق".

وحيث أن المعلومات المطلوبة من الشاكِي لا تندرج ضمن الاستثناءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و٥ من القانون ذاته، وانطلاقاً من مبدأ الشفافية يجب أن تنشر على وسائل النشر المعتمدة لدى البلدية، وعلى موقعها الإلكتروني ولا تتسم بطبع السرية.

وحيث أنه لا يغير في الموضوع كون البلدية أو رئيسها ينتظران قرار وزير المالية لاستيفاء رسوم تصوير مستندات باعتبار أن المرفق الإداري يجب أن يستمر في تقديم خدماته ولا يمكنه التوقف عن العمل بحجج انتظار قرار وزير وعليه أن يطبق القانون الساري المفعول على الجميع.



وحيث أن قرار رئيس البلدية يكون واقعاً في غير محله القانوني.

ذلك

نقرر بالاتفاق، إلزام بلدية برقي تزويد الشاكى بما طلبه في كتابه بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٠ خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه هذا القرار ورد الأسباب الزائدة.

قراراً صدر بتاريخ: ٢٠٢٥/٥/٢١

عضو

د. علي بدران

الرئيس

القاضي كلود كرم

عضو

د. كليب كليب

عضو

د. تريز علاوي

نائب الرئيس

أ. فواز كباره